

المعاهدة الدولية

بشأن الموارد الوراثية النباتية
للأغذية والزراعة



منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

الاجتماع الرابع لمجموعة العمل المخصصة المفتوحة العضوية المعنية بتعزيز سير عمل النظام
المتعدد الأطراف

روما، إيطاليا، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2015

تعليقات على العناصر الهيكلية لإنشاء نموذج/نظام اشتراك

موجز

تحدّد هذه الوثيقة وتشرح العناصر الهيكلية في نموذج/نظام اشتراك ما زال ينبغي اتخاذ قرارات بشأنه، من أجل إتمام اتفاق موحد جديد لنقل المواد. وفي هذا السياق، تشير إلى المواد في الاتفاق الموحد لنقل المواد التي قد تحتاج إلى تنقيح، وإلى الحاجة المؤكدة تقريباً إلى إدراجها في إطار قانوني متسق، من خلال تعديل المعاهدة، أو وضع بروتوكول لها، بعد ان يكون الجهاز الرئاسي قد اتخذ القرارات الضرورية. كذلك، ينبغي اتخاذ قرارات هيكلية رئيسية على أن تنعكس في أحكام الاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد، وفي وضع الإطار القانوني الإجمالي. وبناءً على ذلك، تُرفع إلى الجهاز الرئاسي لينظر فيها ويعطي التوجيهات بشأنها.

لذا، يُقترح أن تقوم مجموعة العمل بإرسال هذه الوثيقة إلى الجهاز الرئاسي، مرفقةً بمشروع الاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد.

بيان المحتويات

الفقرات

7-1	أولاً- مقدمة
13-8	ثانياً- إنشاء نموذج/نظام اشتراك من خلال إجراء تنقيحات على الاتفاق الموحد لنقل المواد
31-14	ثالثاً- عناصر هيكلية في نموذج/نظام الاشتراك
18-16	1- خيارات الحصول على الموارد
24-19	2- هيكليات الدفع
28-25	3- الاحتساب الافتراضي للمعدلات
31-29	4- الهيكلية الممكنة لنموذج/نظام الاشتراك

الإطارات

الصفحات

6-5	1- المادتان 6-7 و 6-8: المدفوعات الإلزامية والطوعية
9-8	2- المادتان 6-7 والملحق 2: منهجية لتحديد معدلات مختلفة لمنتجات مختلفة
13-11	3- تنفيذ جوانب رئيسية في نموذج/نظام الاشتراك

المرفقات

الصفحات

16-14	1- تنفيذ تصميم النظام؛ التغييرات المطلوبة في الاتفاق الموحد لنقل المواد خلال الخطوتين 1 و 2
18-17	2- عناصر جديدة ينبغي إدراجها في الاتفاق الموحد لنقل المواد
20-19	3- الانسجام مع ممارسات تجارية، وتجاوز العقبات القائمة أمام استخدام الاتفاق الموحد لنقل المواد
21	4- عناصر هيكلية ممكنة في بروتوكول

أولاً - مقدمة

1- حظي إنشاء نموذج/نظام اشتراك للحصول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في إطار المعاهدة، وتقاسم المنافع المستمدة من استخدامها، بدعم ملحوظ من جميع الأقاليم، في سياق وضع رزمة من التدابير لتعزيز سير النظام المتعدد الأطراف.

2- وقررت مجموعة العمل المخصصة المفتوحة العضوية المعنية بتعزيز سير عمل النظام المتعدد الأطراف (مجموعة العمل) في اجتماعها الثالث، التوصية إلى الجهاز الرئاسي إنشاء نموذج/نظام اشتراك على أساس نهج تدريجي. وتقضي الخطوة الأولى التي لحظتها مجموعة العمل بإدراج نموذج/نظام الاشتراك في اتفاق موحد منقح لنقل المواد. وأما الخطوة الثانية فهي العمل على إتمام النموذج/النظام ضمن إطار قانوني أوسع نطاقاً، من خلال تعديل المعاهدة، أو أحد بروتوكولاتها.

3- وطلبت مجموعة العمل إلى الأمانة إعداد عناصر نصية بما يتيح للجهاز الرئاسي أن يعتمد في دورته السادسة اتفاقاً موحداً منقحاً لنقل المواد يتضمن أحكاماً خاصة بنموذج/نظام الاشتراك، لاجتماعها الرابع الذي يسبق مباشرة انعقاد دورة الجهاز الرئاسي.

4- وتشير هذه الوثيقة إلى التبرير المنطقي لوضع مشروع اتفاق موحد منقح لنقل المواد في الوثيقة IT/OWG-EFMLS-4/15/3، وتحدد العناصر الهيكلية المختلفة التي سوف ينبغي معالجتها. وهي تُجري أيضاً تحليلاً للتغييرات التي يجب إجراؤها على النص الحالي للاتفاق الموحد لنقل المواد، بما يتيح إعداد اتفاق منقح فعال على نحو تام، وإدراج نموذج/نظام الاشتراك، على أساس توجيهات مجموعة العمل. وبذلك، تميز الوثيقة بين المسائل التي تمّ التوصل إلى اتفاق جوهري بشأنها وتلك التي لم يتمّ بعد الاتفاق بشأنها. وعند الإمكان، يتمّ تقليص التباين في الآراء حول مسألة محدّدة لتوضيح الخيارات، معبراً عنها في نصّ بديل. وتتمّ الإشارة إلى الحالات التي يتعدّر فيها تقليص الاختلاف في الآراء لتوضيح البدائل. أخيراً، تُحدّد الصياغات الفنية التي تتيح التعامل مع مختلف الخيارات قيد النظر بصورة متسقة. وهي تأخذ في الاعتبار مداولات مجموعة العمل، والدراسات الأساسية التي تمّ إعدادها وفقاً للاختصاصات التي منحها إياها الجهاز الرئاسي، والمقترحات الواردة من الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة. ونظراً إلى أنه لم يتمّ التوصل إلى اتفاق تام حول جميع المسائل، ولم تُتخذ قرارات ذات صلة، تناقش هذه الوثيقة أيضاً بعض الخيارات وتطرح البدائل، عند الإمكان، لينظر فيها الجهاز الرئاسي.

5- ويتعدّى نموذج/نظام الاشتراك مجرد خيار دفع. فالاتفاق الموحد لنقل المواد يشكل عقداً تجارياً بين شخصين خاصين (مورّد ومنتلقي المواد المحددة المنقولة في إطار الاتفاق). ولا يمكنه أن يتناول مسائل عامة أكثر، من قبيل (1) حق تبادل المواد بين المشتركين، من دون اتفاقات موحدة لنقل المواد، و(2) اليقين القانوني المتعلق بالعلاقة بين المعاهدة وبروتوكول ناغويا في هذا السياق.

6- ويؤدي الاعتبار الواجب للجوانب القانونية والعملية في إنشاء نموذج/نظام اشتراك، بما في ذلك ضرورة وضع سجل للمشاركين، في صك قانوني منفصل، إضافةً إلى الاتفاق الموحد لنقل المواد، إلى الاستنتاج بأن تعديل المعاهدة، أو أحد بروتوكولاتها، سيكون الشكل الأكثر ملاءمة لاستكمال هذا النظام، وينبغي معالجته بأسرع ما يمكن، في الخطوة الثانية التي تلحظها مجموعة العمل.

7- كذلك، تلفت الوثيقة الانتباه، حينما أمكن ذلك، إلى العمل التكميلي الذي سيكون ضرورياً لإعداد إطار قانوني إجمالي متسق، من خلال تعديل المعاهدة أو أحد بروتوكولاتها.

ثانياً- إنشاء نموذج/نظام اشتراك من خلال إجراء تنقيحات على الاتفاق الموحد لنقل المواد

8- اتفقت مجموعة العمل على أنه لا يمكن حلّ المشاكل الهيكلية في سير عمل النظام المتعدد الأطراف الحالي- بما في ذلك تلافي الحصول على المواد أو تبادلها بموجب اتفاقات موحدة لنقل المواد، وتوفير مصادر بديلة للمواد من دون التزامات مالية، والغياب التام لمدفوعات طوعية متوقعة في المعاهدة وفي الاتفاق الموحد لنقل المواد- من خلال مجرد إجراء تنقيحات على الاتفاق الموحد لنقل المواد.¹ وفي حين قد يُحرز بعض التقدّم بموجب تنقيحات مباشرة لنصّ هذا الاتفاق، ينبغي النظر في هذه التنقيحات كجزء من نهج أكثر انتظاماً بحيث تدعم الهدف الإجمالي الذي يقضي بزيادة المدفوعات لصندوق تقاسم المنافع القائمة على المستخدمين والمساهمات فيه بطريقة مستدامة يمكن التعويل عليها في الأجل الطويل، ولا تتعارض مع معه، وتحسين أداء النظام المتعدد الأطراف باتخاذ تدابير إضافية.

9- وبالطبع يجب أن يكون نموذج/نظام اشتراك فعالاً يضمن تدفقاً مستداماً وقابلاً للتنبؤ للإيرادات القائمة على المستخدمين، جذاباً بالنسبة إلى هؤلاء المستخدمين. وسوف يتطلب بصورة خاصة تخفيض تكاليف المعاملات وتوفير يقين قانوني ملحوظ، خاصة في ما يتعلق ببروتوكول ناغويا لاتفاقية التنوع البيولوجي، وأنظمة إقليمية ووطنية ذات صلة.

10- وفي حين من الممكن تخفيض تكاليف المعاملات بالنسبة إلى المستخدمين نتيجة سير العمل الحالي للنظام المتعدد الأطراف، من خلال تنقيحات الاتفاق الموحد لنقل المواد، لا يمكن تحقيق اليقين القانوني الكبير المتمس في ما يتصل ببروتوكول ناغويا من خلال تنقيحات الاتفاق فحسب، نظراً إلى طبيعة الاتفاق سيما أنه عقد تجاري خاص. وبصورة خاصة، قد يبدو من الضروري وضع اتفاق دولي رسمي لعكس عبء إثبات الامتثال لأحكام بروتوكول ناغويا، وهو ينطبق على المربين حتى حين لا يستخدمون المواد التي تمّ الحصول عليها بموجب أحكام اتفاقية التنوع البيولوجي (أنظر لإطار 3 والمرفق 3 أدناه). لذا، من الأهمية بمكان أن يوضع نموذج/نظام الاشتراك خاص بالمعاهدة بطريقة تسمح

¹ أنظر أيضاً "الدراسة الأساسية 1" بعنوان "تقدير الإيراد المتوقع أن ينتج عن التغييرات المحتملة في الأحكام المنظمة لأداء النظام المتعدد الأطراف، الجزء 5، وخاصة الفقرات 215-222، المتوفر على العنوان http://www.planttreaty.org/sites/default/files/ITPGRFA_BS001e.pdf. وكانت إحدى الدراسات التي أعدتها مجموعة العمل، وفقاً لما هو مطلوب في الاختصاصات.

دمجه والإقرار التام به في الإطار الدولي الأوسع نطاقاً الذي يرمى الحصول على الموارد وتقاسم منافعها، من خلال تعديل الاتفاقية أو أحد بروتوكولاتها، في الأجل المتوسط إلى الطويل.

11- وهذا ضروري أيضاً بهدف تحقيق توسعٍ مستقبلي ممكن لنطاق المحاصيل التي تغطيها المعاهدة، سيما أنه لا يمكن لنموذج/نظام اشتراك يرد في اتفاق موحدٍ منقح لنقل المواد سوى أن يوضع دوماً للمحاصيل المذكورة في الملحق 1 للمعاهدة، نظراً لأحكام المعاهدة الحالية (أنظر المرفق 1). لذا، من الضروري إجراء تعديل رسمي للمعاهدة، أو وضع بروتوكول لها، في حال كان الهدف إجمالي لنموذج/نظام اشتراك هو أن يوفر الحصول على جميع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في المستقبل، أو الحصول على البعض منها.

12- علاوةً على ذلك، يشكل الاتفاق الموحد لنقل المواد عقداً بين موردٍ فردي ومنتلقي فردي، ولا يمكن أن يرمى العلاقة بين المشتركين بوصفهم مجموعة، ينبغي وضعه، لتخفيض تكاليف المعاملات، وتوفير اليقين القانوني وجعل نموذج/نظام الاشتراك جذاباً للمستخدمين المحتملين. وقد يبدو من الضروري وضع مجموعة من الحقوق والموجبات للمشاركين في صكٍ قانوني أساسي يمكنه أن يوفر قاعدة قانونية مثلاً لعمليات نقل المواد بين المشتركين من دون الحاجة إلى وضع اتفاقات موحدة لنقل المواد (أنظر الإطار 3).

13- وتعني هذه الاعتبارات أن أي تنقيحات أولية على الاتفاق الموحد لنقل المواد في هذه المرحلة الأولى، من أجل إنشاء نموذج/نظام اشتراك، يجب أن تكون ذات طابع يتيح لها أن تُلحظ أصلاً وأن تُعدّ إتمام نموذج/نظام الاشتراك في خطوة ثانية، والتي من دونها تكون القاعدة القانونية لنموذج/نظام اشتراك غير ملائمة. وبهدف أن تكون مراجعة الاتفاق الموحد لنقل المواد فعالة (عقد قانوني خاص)، ينبغي أن تستند على أحكام قانونية إضافية في صكٍ من القانون الدولي العام، من قبيل تعديل للمعاهدة أو لأحد بروتوكولاتها.

ثالثاً- عناصر هيكلية في نموذج/نظام الاشتراك

14- حتى يتسنى للجهاز الرئاسي اعتماد اتفاق موحدٍ منقح لنقل المواد يتضمن نموذج/نظام اشتراك أولي، بوصفه الخطوة الأولى باتجاه إنشائه التام ضمن إطار أوسع نطاقاً، ينبغي للجهاز الرئاسي أن يتخذ عدداً من القرارات الرئيسية. وفي غياب هذه القرارات التي من شأنها أن تحدّد العناصر الهيكلية في نموذج/نظام الاشتراك، لا يمكن أن تكون تنقيحات الاتفاق الموحد لنقل المواد متسقة من الناحية الهيكلية، أو أن تُنفذ.

15- ويشير الجزء الباقي من هذه الوثيقة إلى الأساس المنطقي الذي استند إليه وضع مشروع الاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد، ويحدّد العناصر الهيكلية التي ما زال ينبغي اتخاذ قرار بشأنها، مع ذكر مراجع مشتركة للمواد في الاتفاق التي سوف تتطلب المراجعة (أنظر المرفق من 1 إلى 3).

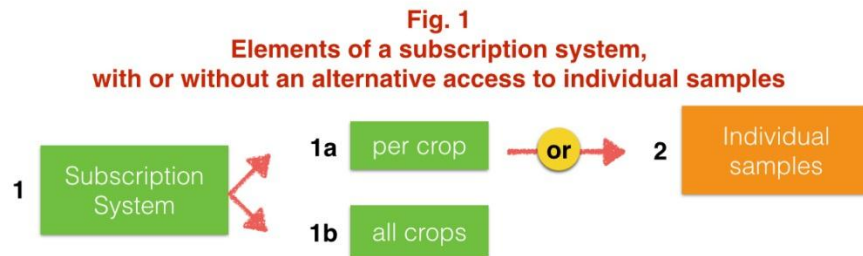
1- خيارات الحصول على الموارد

16- يقضي أحد القرارات الواجب اتخاذها بتحديد ما إذا وجب على نموذج/نظام الاشتراك أن يوفر للمشاركين فيه إمكانية الحصول على جميع المحاصيل، أو الحصول عليها على أساس كل محصول على حدة، أو إذا وجب عليه أن يوفر الخيارين معاً.

17- وأمّا القرار الآخر الواجب اتخاذه فيقضي بتحديد ما إذا وجب على نموذج/نظام الاشتراك أن يوفر، إضافةً إلى خيار أو خيارات الاشتراك، خياراً للحصول الفردي على عينات منفردة (كما تنص عليه حالياً المادة 6-7 من الاتفاق الموحد لنقل المواد).

18- ويرد في الرسم 1 المزيج بين مختلف خيارات الحصول على الموارد التي قد تكون متاحة في نموذج/نظام الاشتراك. يمكن أن يوفر النظام مثلاً الحصول على الموارد من خلال الاشتراك في محاصيل فردية فقط (1 ألف)، أو في جميع المحاصيل فقط بوصفها مجموعة (1 باء). ويمكن أن يتيح أيضاً للمشاركين الاختيار بين الاشتراك في محصول فردي واحد أو أكثر، أو في جميع المحاصيل (1 ألف أو 1 باء). كذلك، قد يوفر خيار الحصول على عينة فردية (2)، كبديل لنموذج/نظام الاشتراك، مهما كان شكله. وقد تتطلب كل نسخة من النظام إجراء تغييرات مختلفة للاتفاق الموحد لنقل المواد، على أن تكون متسقة مع أي أحكام ذات صلة في تعديل مرافق للمعاهدة أو لأحد بروتوكولاتها، و[...].

الشكل 1: عناصر نظام اشتراك مع أو من غير الحصول على عينات فردية بديلة



بيانات الشكل:

1: نظام الاشتراك

1 أ: حسب المحصول

1 ب: جميع المحاصيل

2: عينات فردية

2- هيكلية الدفع

19- ينبغي أيضاً اتخاذ سلسلة من القرارات لتحديد معدلات الدفع، في نموذج/نظام اشتراك وفي خيار الحصول على عينة فردية على السواء. وقد ناقشت مجموعة العمل بشكل مستفيض إمكانية الإبقاء، أو عدم الإبقاء، على حكم يتعلق بالمدفوعات الطوعية للمنتجات المتاحة من دون قيود للآخرين لمزيد من البحوث والتربية (حالياً المادة 6-8 من الاتفاق الموحد لنقل المواد)، الذي ينص حالياً على مدفوعات طوعية لجميع المنتجات المسوّقة، ما عدا تلك التي تخضع لبراءات اختراع، حيث يكون الدفع إلزامياً (حالياً المادة 6-7).² وينظر الإطار 1 في بعض الآثار المترتبة على الإبقاء، أو عدم الإبقاء، على حكم يتعلق بالمدفوعات الطوعية، ويشرح لماذا عدم فرض إلزامية الدفع لجميع المنتجات لا يعني بالضرورة أنه يجب على جميع المنتجات أن تدفع. وهذه مسألة قد يرغب الجهاز الرئاسي في اتخاذ قرار بشأنها.

الإطار 1

المادتان 6-7 و6-8

المدفوعات الإلزامية والطوعية

لم تتوصل مجموعة العمل إلى أي اتفاق جوهري حول ما إذا وجب على النظام المتعدد الأطراف المعزز أن يبقي على حكم متصل "بالمدفوعات الطوعية"، مع اقتراحات (1) بحذف المادة 6-8 بالكامل (والحفاظ فقط على المادة 6-7 الخاصة بالمدفوعات الإلزامية)؛ أو (2) "الإبقاء على المادة 6-8 وجعلها إلزامية"؛ أو (3) الإبقاء على خيار المدفوعات الطوعية.³ وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاقتراحات ليست مجرد بدائل إنما لا تتسق مع بعضها البعض.

وثمة ارتباك بشأن معنى "الإبقاء على المادة 6-8 وجعلها إلزامية" في هذا السياق، وبالتالي ينبغي حلّ هذه المسألة بهدف جمع العناصر في مشروع اتفاق موحد لنقل المواد بما يتيح للجهاز الرئاسي النظر في هذه الخيارات الثلاثة. وعبارة "الإبقاء على المادة 6-8 وجعلها إلزامية" غير واضحة لأن المادة 6-8 تشير حالياً إلى جميع المنتجات المتوفرة من دون قيود لمزيد من البحوث والتربية، في حين أن معظم النقاشات تمحورت بصورة خاصة حول جعل أو عدم جعل المدفوعات لفئة واحدة أو أكثر من المنتجات التي تجذب حالياً مدفوعات طوعية فحسب، من قبيل المنتجات المغطاة بـ قيود حماية الأصناف النباتية، مدفوعات إلزامية فلا تخضع بالتالي منتجات أخرى إلى إلزامية الدفع.

علاوة على ذلك، ليس من الممكن حالياً من الناحية القانونية فرض الدفع الإلزامي على أي منتج متوافر من دون قيود لمزيد من البحوث والتربية، لأن المادة 13-2 دال (2) من المعاهدة تنصّ على ضرورة أن تكون المدفوعات طوعية حين "يكون منتج متوافراً من دون قيود للآخرين لأغراض البحوث والتربية". غيره أن يمكن حلّ هذه المسألة إذا استدعى الجهاز الرئاسي أحكام المادة 13-2 دال (2)، حيث يجوز له "تقدير... ما إذا كانت المدفوعات الإلزامية في الاتفاق الموحد لنقل المواد تسري أيضاً على الحالات التي تكون فيها المنتجات المسوّقة تجارياً متاحة دون فرض قيود على

² أنظر أيضاً الدراسة الأساسية 1، خاصة الفقرات 196-205.

³ المرفق 3 من التقرير IT/OWG-EFMLS-3/15/Report.

الآخرين لإجراء المزيد من البحوث والتربية". (أنظر الوثيقة IT/GB-6/15/9، عمليات الاستعراض والتقييم في إطار النظام المتعدد الأطراف).

ويبدو أن نصّ الاتفاقية يمنح فقط للجهاز الرئاسي القدرة على جعل المدفوعات إلزامية لجميع المنتجات، وليس لبعض المنتجات المحددة. بالتالي، كيف يمكن للجهاز الرئاسي أن يقرر جعل المدفوعات إلزامية لبعض المنتجات فقط؟ يمكن تحقيق ذلك من خلال جعل المدفوعات إلزامية لجميع المنتجات أولاً، ثمّ تحديد معدلات دفع مختلفة للمنتجات المختلفة التي قد يرغب الجهاز الرئاسي في تحديدها. وبالنسبة إلى المنتجات التي يرغب في عدم فرض مدفوعات إلزامية عليها - بما في ذلك المنتجات المغطاة بقيود حماية الأصناف النباتية، في حال قرر ذلك - يمكن تحديد معدل الدفع عند نسبة صفر في المائة. وقد لا يتطلب ذلك إجراء أي تعديل على المعاهدة، كما قد يتخذ الجهاز الرئاسي قراراً مباشراً بشأنه.

وفي حال رغبت الجهاز الرئاسي في مواصلة تشجيع المدفوعات على أساس طوعي، لتسويق المنتجات التي لا تخضع لأي مدفوعات إلزامية، يجوز أن يفعل ذلك في مادة من مواد الاتفاق الموحد لنقل المواد، من خلال تشجيع المدفوعات الطوعية للمنتجات التي حدّد معدل الدفع لها عند نسبة صفر في المائة.

وفي حال قرّر الجهاز الرئاسي جعل المدفوعات إلزامية لجميع المنتجات بهذه الطريقة، لن تكون هناك ضرورة هيكلية للمادة 6-8. وإضافةً إلى ذلك، قد ينظر الجهاز الرئاسي أيضاً في تعديل المادة 6-7 وخاصة العبارة "يكون هذا المنتج متوافراً من دون قيود للآخرين لأغراض البحوث والتربية".

وقد استُخدمت هذه البنية في الوثيقة IT/GB-6/15/4 بعنوان مشروع الاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد، على افتراض أن الطريقة الوحيدة لتوفير جميع الخيارات المختلفة التي تحددها مجموعة العمل، من دون ضرورة تعديل المعاهدة. وفي حين غالباً ما تُفهم مسألة المدفوعات الطوعية أو الإلزامية على أنها تنطبق فقط في سياق خيار الحصول على عينة فردية، يمكن أن تنطبق أيضاً على خيارات الاشتراك، حيث قد يتقرر أن تنطبق المدفوعات فقط على بيع بعض المنتجات، وليس ضرورياً جميع المنتجات من المحصول أو المحاصيل التي تم الاشتراك فيها (مثلاً، يتوجب على المشتركين في الأرز أن يسدّدوا مدفوعات لعمليات بيع منتجاتهم من الأرز التي تمّ تسويقها بموجب براءات اختراع، وليس جميع منتجاتهم من الأرز).

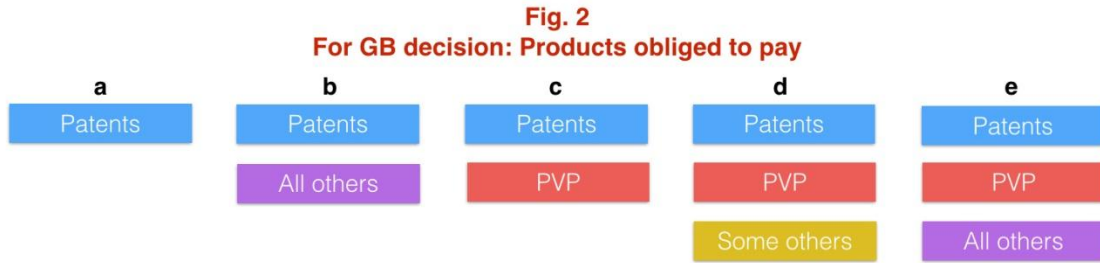
وتشير مداورات مجموعة العمل، خلال فترة السنتين هذه، والدراسات الفنية المفصلة التي أُجريت، إلى أنه لا يمكن توليد إيرادات صندوق تقاسم المنافع القائمة على الاستخدام من خلال إدخال تحسينات على الاتفاق الموحد لنقل المواد. بالفعل، ينبغي الأخذ في الاعتبار عناصر أخرى في الرزمة الإجمالية للتدابير قيد النقاش، لدى النظر في الإيرادات المحتملة المستمدة من المدفوعات الإلزامية.

20- وناقشت مجموعة العمل أيضاً أحكاماً ممكنة للتمييز بين معدلات الدفع حسب المحصول (ومن المستحسن أن تكون بعض مجموعات المحاصيل)، وحسب فئة المنتج أو نوع حماية الملكية الفكرية التي يجري تسويقها بموجبها. ورغم أن مجموعة العمل لم تتوصل إلى إجماع حول هذه المسألة، جرى نقاش حول ما إذا يجب أن تولّد براءات

الاختراع وحماية الأصناف النباتية، وربما فئات أخرى، التزامات الدفع، وحول ما قد تكون عليه علاقة المعدلات بين فئات المنتجات.

21- يقدم الرسم 2 الخيارات بشأن مجموعة المنتجات التي يجب أن تولد التزامات المدفوعات. وهذه المجموعات تنفي بعضها الآخر. قد يرغب الجهاز الرئاسي في تقديم توجيهات بهذا الخصوص.

الشكل 2 – لاتخاذ قرار من جانب الجهاز الرئاسي: المنتجات الواجبة الدفع



بيانات الشكل:

Patents: براءات الاختراع

All others: جميع المنتجات الأخرى

PVP: حماية الأصناف النباتية

Some others: بعض المنتجات الأخرى

22- يجب أن تختلف المعدلات أيضاً بين خيار الحصول على عينة فردية (2) ونموذج/نظام الاشتراك، في حال كان الهدف أن يكون خيار الاشتراك الأكثر جاذبية (1 ألف، 1 باء، أو 1 ألف أو أ باء). وقد بحثت الدراسة الأساسية 1 بشكل مستفيض في التبعات الفنية لعرض خيار الاشتراك وخيار الحصول على عينة فردية على حد سواء، وفي تبعات تحديد المعدلات، من خلال تحليل نقطة التعادل.⁴ وخلصت الدراسة إلى أنه سيكون من الصعوبة بمكان إيجاد توازن فعال بين هذين الخيارين، وبالتالي أصبح خيار الاشتراك الأكثر جاذبية للمستخدمين، من خلال تحديد معدلات الدفع فحسب. ومن دون فرق جوهري في المعدلات بين الخيارين، حيث أن المعدلات التي تُطبق في خيار الاشتراك تكون أدنى بكثير مما هي عليه في خيار الحصول على عينة فردية، لن يجد المستخدمون أي تبرير منطقي اقتصادي للجوء إلى خيار الاشتراك.

23- وفي حال أنشئ نظام يوفّر الاختيار بين الاشتراك في محاصيل فردية (1 ألف) والاشتراك في جميع المحاصيل (1 باء)، ينبغي أن تختلف أيضاً المعدلات المطبقة بين هذين الخيارين، وذلك لتحقيق توازن من حيث جاذبيتهما النسبية للمستخدمين.

⁴ أنظر بصورة خاصة الجزء 4-1 منها.

24- يصف الإطار 2 منهجية ممكنة لتحديد معدلات مختلفة، ويقترح طريقةً لإدراجها في الاتفاق الموحد لنقل المواد (أنظر أيضاً المرفق 2). وهذه مسائل قد يرغب الجهاز الرئاسي في اتخاذ قرارات بشأنها أيضاً.

الإطار 2

المادة 6-7 والملحق 2

منهجية لتحديد معدلات مختلفة لمنتجات مختلفة

لم تتوصل مجموعة العمل إلى اتفاق حول فئات المنتجات التي يجب أن تخضع لإلزامية الدفع (مثلاً المنتجات الخاضعة لبراءات اختراع، والمنتجات الخاضعة لحماية الأصناف النباتية، وربما فئات أخرى من المنتجات)، أو حول النسب بين المعدلات المفروضة على هذه الفئات. كذلك، لم تتوصل مجموعة العمل إلى اتفاق بشأن نسبة معدلات المدفوعات بموجب نموذج/نظام اشتراك وبموجب خيار للحصول على عينات فردية.

يجب أن يقرر الجهاز الرئاسي أولاً بشأن فئات المنتجات التي قد تخضع لإلزامية الدفع. ويبين الرسم 2 الإمكانيات التي يمكن الاختيار من بينها. وهي تنفي بعضها البعض، ولذا يجب انتقاء خيار واحد.

لا يشكل تحديد معدلات الدفع مسألة فنية بل سياسةً. وإن منهجية قد يرغب الجهاز الرئاسي في اعتمادها قد تبدأ من معدل المدفوعات الأساسية (R) = المعدل للمنتجات الخاضعة لبراءات اختراع في خيار الحصول على عينة فردية، لمجموعة محاصيل مرجعية، تم يُطبَّق عدد من النقاط المضاعفة على هذا المعدل. وقد تكون:

C: مضاعف المحاصيل: (كما اشار إليه أصحاب المصلحة، يمكن جمع المحاصيل ضمن ثلاث فئات ربما لهذا المضاعف، وهذا افتراض).

P: مضاعف فئة المنتج، مثلاً، النسبة التي يرغب الجهاز الرئاسي في تحديدها بين المنتجات الخاضعة لبراءات اختراع/المنتجات الخاضعة لحماية الأصناف النباتية، وأي فئة أخرى من المنتجات التي قد يرغب في تحديدها.

يمكن أن يرد الجدول التالي، مع الأرقام المحتسبة فقط، والذي يمثل النسب المثوبة من المبيعات، في الاتفاق الموحد لنقل المواد.

في الملحق 2، لخيار الحصول على عينات فردية

المنتج الذي يُباع بموجب			مجموعة المحاصيل
(غيره؟)	حماية الأصناف النباتية	براءات الاختراع	
	$R \times C_1 \times P_2$	$R \times C_1 \times P_1$	1
	$R \times C_2 \times P_2$	$R \times C_2 \times P_1$	2
	$R \times C_3 \times P_2$	$R \times C_3 \times P_1$	3

في الملحق 3، لنموذج/نظام الاشتراك

قد تبرز الحاجة إلى مضاعف آخر للربط بين المعدلات في إطار نموذج/نظام الاشتراك والمعدلات في إطار خيار الحصول على عينة فردية، حيث أن هذا الخيار محدد بـ 1.

S: خيار الحصول على عينة فردية/ نموذج/نظام الاشتراك (أنظر الرسم 1، 2/1).

في حال قرّر الجهاز الرئاسي توفير نموذجين/نظامين اشتراك بديلين – أحدهما للحصول على محاصيل فردية وثنائيهما للحصول على جميع المحاصيل – سيكون من الضروري وضع مضاعف نهائي:

A- محصول واحد/جميع المحاصيل (أنظر الرسم 1، 1 ألف/أ بء).

الاشتراك في جميع المحاصيل المنتج الذي يُباع بموجب			الاشتراك في محصول واحد المنتج الذي يُباع بموجب			مجموعة المحصول
(غيره؟)	حماية الأصناف النباتية	براءات الاختراع	(غيره؟)	حماية الأصناف النباتية	براءات الاختراع	
	$R \times C_1 \times P_2$ $\times S_2 \times A_2$	$R \times C_1 \times P_1$ $\times S_2 \times A_2$		$R \times C_1 \times P_2$ $S_2 \times A_1$	$R \times C_1 \times P_1$ $\times S_2 \times A_1$	1
	$R \times C_2 \times P_2$ $\times S_2 \times A_2$	$R \times C_2 \times P_1$ $\times S_2 \times A_2$		$R \times C_2 \times P_2 \times$ $S_2 \times A_1$	$R \times C_2 \times P_1$ $\times S_2 \times A_1$	2
	$R \times C_3 \times P_2$ $\times S_2 \times A_2$	$R \times C_3 \times P_1$ $\times S_2 \times A_2$		$R \times C_3 \times P_2$ $S_2 \times A_1$	$R \times C_3 \times P_1$ $\times S_2 \times A_1$	3

3- الاحتمال الافتراضي للمعدلات

25- بالاستناد إلى هذه المنهجية، تم إعداد جدول بيانات Excel يمكن أن يُدخل إليه المعدل القاعدي والقيم المسندة إلى مختلف المضاعفات، ثم يجري احتساب المعدلات لهذه الجداول، وتتوفر هذا الجداول على الموقع

<http://www.planttreaty.org/content/tool-calculation-rates>

26- وكمثل بحث عن آثار تطبيق هذه المنهجية، تم احتساب الجداول التالية، على أساس مضاعفات افتراضية. ولدى توفير هذا المثل، من الهام التشديد على أنه ليس المقصود أن تكون توصية بشأن فئات المنتجات التي يجب أن تدفع، وما يجب أن تكون عليه هذه المعدلات، إنما هي مجرد مثل عن كيفية عمل المنهجية وكيفية اتصال المعدلات بموجب الخيارات المختلفة ببعضها البعض.

27- تم تحديد قيم المضاعفات المعتمدة في هذا المثل بالاستناد إلى مناقشات مجموعة العمل في اجتماعها الثالث، والتعليقات الواردة من المستخدمين، والمشاورات مع المستخدمين للدراسة الأساسية 1. وقد تم اختيار معدل قاعدي

بنسبة 1 في المائة لغرض التبسيط بصفته رقماً مدوراً. وهو قريب من المعدل الحالي البالغ 1-1 في المائة ناقص 30 في المائة في الاتفاق الموحد لنقل المواد. وتستند مضاعفات المحاصيل لمجموعات المحاصيل المختلفة الثلاثة على التعليقات التي وردت إلى الأمانة من مجموعة من أصحاب المصلحة في قطاع الصناعة في يونيو/حزيران 2015.⁵ وتستند مضاعفات فئة المنتجات على المرفق 3 في التقرير الصادر عن الاجتماع الثالث لمجموعة العمل، وعلى الاقتراحات المقدمة خلال مشاورات أصحاب المصلحة. وأما مضاعفات خيار الحصول على عينة فردية/نموذج/نظام الاشتراك فهي تعكس الاقتراحات المقدمة خلال المشاورات التي أُجريت مع المستخدمين والمرفق 3 في تقرير الاجتماع الثالث لمجموعة العمل، التي تنصّ على ضرورة أن يكون معدل الدفع في خيار الاشتراك "أدنى إلى حدّ كبير" مما هو عليه في خيار الحصول على عينة فردية. ولم تُناقش حتى الآن العلاقة بين الاشتراك في محصول واحد/الاشتراك في جميع المحاصيل، وقد تمّ اختيار المضاعفات في هذا الصدد وفق معقولة قيمتها الظاهرية.



First set Base Rate:
i.e., The rate for patents in Art. 6.7

R 1.00%

Then input multipliers:

Group 2 : group 1
0.25

C Group 3 : group 1
0.05

PVP : Patents
P 0.20

Individual : Subscription
Access System
S 0.10

All crops : Single crop
A 0.25

Elements for the Development of a Subscription Model/System
A Hypothetical Calculation of Rates



August 2015

Payment Rates (% of Sales)

Article 6.7

Crop group	Rates (%) for Products sold under		
	Patents	PVP	(Others?)
1	1%	0.20%	
2	0.25%	0.05%	
3	0.05%	0.01%	

Article 6.11

Crop group	Single crop subscription rates (%) Product sold under			All crops subscription rates (%) Product sold under		
	Patents	PVP	(Others?)	Patents	PVP	(Others?)
1	0.100%	0.020%		0.025%	0.005%	
2	0.0250%	0.005%		0.00625%	0.00125%	
3	0.005%	0.001%		0.00125%	0.00025%	

28- غير أنه ينبغي التشديد مرة أخرى على أنه ليس المقصود أبداً من استخدام هذه الأرقام الحكم على صحتها أو عدم صحتها، أو اعتبارها أفضل من أي اقتراحات أخرى. كما أن وضع النمط الإجمالي للمعدلات يثير عدداً من المسائل الفنية التي لم تتم معالجتها بعد، وهي في نهاية المطاف قرار سياسي يتّخذه الجهاز الرئاسي.

⁵ المرفق 2 من الوثيقة 3.IT/OWG-EFMLS-4/15/Inf.

4- الهيكلية الممكنة لنموذج/نظام الاشتراك

29- ينبغي اتخاذ مجموعة أخرى من القرارات لتنظيم العلاقة بين المشتركين. ويتعلق أحد القرارات الرئيسية في هذا السياق بإعفاءات ممكنة من المدفوعات الإلزامية. وكانت مجموعة العمل تناقش إمكانية إعفاء بعض أنواع المستخدمين من التزامات الدفع، ذكرت منهم معاهد لا تتوخى الربح، ومؤسسات صغيرة ومنظمات عامة. كذلك، يجب اتخاذ القرارات حول كيفية تعريف أنواع المستخدمين الذين قد يستفيدون من الإعفاء (أنظر أيضاً المرفق 2). وقد يرغب الجهاز الرئاسي في تقديم توجيهات في هذا الخصوص.

30- وترد في الإطار 3 والمرفقين 1 و3 اقتراحات بشأن كيفية العمل بنموذج/نظام الاشتراك، وتحديد حقوق المشتركين والالتزامات المفروضة عليهم.

31- والاعتبار الواجب للجوانب القانونية والعملية في إنشاء نموذج/نظام اشتراك، بما في ذلك ضرورة وضع سجل للمشاركين، في صك قانوني منفصل، إضافة إلى الاتفاق الموحد لنقل المواد، يؤدي إلى الاستنتاج بأن تعديل المعاهدة، أو أحد بروتوكولاتها، سيكون الشكل الأكثر ملاءمة لاستكمال هذا النظام، وينبغي معالجته بأسرع ما يمكن في الخطوة الثانية التي تلحظها مجموعة العمل. ويُعزى السبب إلى أن الاتفاق الموحد لنقل المواد، بوصفه عقداً قانونياً خاصاً بين موردٍ ومنتلقي، لعملية نقل واحدة للمواد، لا يمكنه أن يوفر الإطار القانوني الدولي اللازم المتسق الذي يتيح لنموذج/نظام الاشتراك أن يعمل بفعالية، بما في ذلك عند التفاعل مع اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا التابع لها. ويورد المرفق 4 عدداً من العناصر الممكنة في هكذا بروتوكول، بالاستناد إلى مناقشات مجموعة العمل خلال فترة السنتين.

الإطار 3

تنفيذ جوانب رئيسية في نموذج/نظام الاشتراك

تبرز مصلحة جوهرية في إنشاء نموذج/نظام اشتراك، في أنه آلية الدفع الرئيسية في نظام الحصول على الموارد وتقاسم منافعها في المعاهدة.

ويتناول الإطار 2 تغطية نموذج/نظام الاشتراك- إذا وجب أن يكون لمحاويل فردية أو لجميع المحاصيل. وأما المرفق 1، أنظر المادة 6-11، فيتطرق إلى كيفية التعامل مع نموذج/نظام الاشتراك في نص الاتفاق الموحد لنقل المواد- وخاصة من خلال مجرد توفير خيار للاشتراك، وتترك جميع حقوق المشتركين وموجباتهم الجوهرية للملحق ذي الصلة. في الواقع، ترعى الأحكام الجوهرية في الاتفاق الموحد لنقل المواد، والملحق ذات الصلة، خيار الحصول على عينة فردية (المادة 6-7) فقط، وتترك كل الأحكام الجوهرية في نموذج/نظام الاشتراك (المادة 6-11) في نص واحد في الملحق 3 للاتفاق الموحد لنقل المواد، فتصبح بالتالي عقداً منفصلاً يقبله مشترك من خلال ردّ عقد اشتراك موقع إلى أمانة المعاهدة. كي يكون نموذج/نظام الاشتراك جذاباً للمستخدمين، يجب أن يوفر الاتفاق الموحد لنقل المواد للمشارك حقاً تعاقدياً في استلام جميع المواد ذات الصلة "في النظام المتعدد الأطراف"، للمحصول أو المحاصيل التي يشترك فيها (مع مراعاة

القدرات الحقيقية للجهات الموردة على الاستجابة لطلبات أعداد كبيرة من طلبات الانضمام)، ومعالجة الموضوع في حال لم يكن هذا الحق مطبقاً. وهذا جوهر العلاقة الجديدة التي ينشئها المشتركون: الحصول على جميع مواد المحصول أو المحاصيل التي تمّ الاشتراك فيها، كشرط للاتفاق على الدفع لجميع المنتجات. وهذا أكثر من مجرد توقعات قد تكون لدى شخص يطلب مواداً من النظام المتعدد الأطراف، بالاستناد إلى المادة 12-2 من المعاهدة. لذا، فإن نموذج/نظام الاشتراك هو أكثر من مجرد خيار دفع.

ولا يمكن تنفيذ نموذج/نظام اشتراك من خلال عقد تجاري بسيط بين المورد والمتلقي، يرضى فقط المواد الفردية المنقولة في إطار اتفاق موحد محدد لنقل المواد. ولا يمكنه أن يتناول مسائل عامة من قبيل (1) الحق في تبادل المواد بين المشتركين من دون وضع اتفاقات موحدة لنقل المواد و(2) اليقين القانوني في ما يخص التداخل بين المعاهدة وبروتوكول ناغويا في هذا السياق.

وكي يكون نموذج/نظام الاشتراك جذاباً للمستخدمين ويقلص تكاليف المعاملات بالنسبة إليهم، يجب أن يتيح للمشاركين تبادل الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة قيد التنمية بين بعضهم من دون اللجوء إلى اتفاق موحد لنقل المواد. وهذا لا يعني بالطبع أنهم ملزمون بتوفير هذه الموارد إلى مشتركين آخرين قد يرغبون في الحصول عليها.

وتوخياً لممارسة الحق في تبادل المواد بين بعضهم من دون اللجوء إلى اتفاقات موحدة لنقل المواد، يجب أن يتوفر للمشاركين اليقين القانوني بشأن هوية المشتركين الآخرين. لذا، ينبغي أن يُلاحظ نشر أسماء جميع المشتركين، والمحصول أو المحاصيل التي يشتركون فيها، على سجل عام على الانترنت تتولى إدارته الأمانة، على أن ينصّ الملحق 3 على دور هذا السجل في عمل نموذج/نظام الاشتراك. (من أجل الحفاظ على السرية التجارية، لا يُطلب إتاحة أي معلومات بشأن طلبات الانضمام للعامة).

وتختلف أدوار الطرف الثالث المستفيد وحقوقه أيضاً في ما يخصّ التبادلات بين المشتركين، وبين المشتركين وغير المشتركين، مثلاً، إذا أراد مشترك أن ينقل مادةً إلى غير مشترك من دون اللجوء إلى اتفاق موحد لنقل المواد، ويجب أن ينصّ عليها الملحق 3 بحيث تغطي نموذج/نظام الاشتراك بكامله. لم تنظر مجموعة العمل هذه بأي طريقة كانت في هذا الجانب من نموذج/نظام الاشتراك.

وقد أشار العديد من الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة ممن هم مشتركون محتملون إلى أهمية توفير اليقين القانوني التام في ما يخصّ العلاقة بين المعاهدة وبروتوكول ناغويا، ولا سيما في ما يخصّ التدابير التي ستضطر الأطراف في بروتوكول ناغويا إلى تنفيذها لدعم الالتزام، بما في ذلك إنشاء نقاط تفتيش عند أي مرحلة من البحوث أو التنمية أو الابتكار أو مرحلة ما قبل التسويق أو التسويق، من بين غيرها. وقد يتصل ذلك بتبادل المواد، وتقديم طلب لحقوق الملكية الفكرية (براءات الاختراع وحماية الأصناف النباتية) على المنتجات، والتسجيل أو تقديم طلب للحصول على إذن لتسويق المنتجات. وتبرز هذه المسائل في سياق الأنظمة القطرية السارية على المستخدمين، والتي يلزم الأطراف في بروتوكول ناغويا بوضعها.

ورغم أن الاتفاقية من جهة، واتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا التابع لها من جهة أخرى تتناغم بشكل تام مع بعضها، قد لا يكون من الملائم، حين يصبح طرفاً مشتركاً من خلال الاتفاق الموحد لنقل المواد، توفير هذا اليقين القانوني، بما في ذلك في حال نقل المواد بين المشتركين في ولايات قضائية مختلفة. لذا قد يكون من الضروري تنفيذ هذه

المسائل من خلال تعديل المعاهدة، أو اعتماد بروتوكول لها. ويبدو أن هذه الحال لا تنطبق على توسيع تغطية المعاهدة للمحاصيل، ولكن أيضاً للمحاصيل التي يغطيها حالياً *الملحق 1* لهذه المعاهدة، ومن الأفضل معالجتها مباشرة في سياق الخطوة 2.

ومن شأن تعديل المعاهدة، أو أحد بروتوكولاتها، أن يوفر القاعدة القانونية لدور السجل في هذا السياق، وخاصة في ما يتعلق ببروتوكول ناغويا، حيث قد تحلّ صفة المشترك المعترف بها عامّة محلّ شهادة الامتثال المعترف بها دولياً، إضافةً إلى تنظيم التبادل بين المشتركين، وحقوقهم وواجباتهم.

ولطالما شدّد أصحاب المصلحة في صناعة البذور بصورة مطردة على أنه من خلال معالجة جميع هذه العناصر مع بعضها فقط- العلاقات المبسطة بين المشتركين، وتوفير اليقين القانوني في ما يخصّ بروتوكول ناغويا، وتوسيع نطاق المحاصيل التي تغطيها المعاهدة إلى الحدّ الأقصى، أي جميع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة- يمكن أن يكون نموذج/نظام اشتراك فعالاً بما فيه الكفاية لتوفير دفق كبير من الموارد المالية لصندوق تقاسم المنافع.

المرفق 1

تنفيذ تصميم النظام؛ التغييرات المطلوبة في الاتفاق الموحد لنقل المواد، خلال الخطوتين 1 و2

المواد	التغييرات الممكنة وسببها	النصوص
1-1، 4-1 وغيرها	تتطلب أحكام المواد 11، و12، و13 من المعاهدة والمتصلة بالاتفاق الموحد لنقل المواد وعلاقتها بالنظام المتعدد الأطراف، والملحق 1 للمعاهدة، أن يتم توفير إمكانية الحصول على المواد الواردة في الملحق 1 بموجب اتفاق موحد لنقل المواد. وقد وُضِع الاتفاق على ضوء هذه الأحكام وليس بهدف استخدام ممكن لمواد مدرجة في غير الملحق 1. ويتصل العديد من أحكامها بالنظام المتعدد الأطراف والملحق 1، بما قد يولد مشاكل قانونية باستخدام الاتفاق الموحد لنقل المواد المدرجة في غير الملحق 1.	ليس من الضروري وضع نصّ مباشرة إنما ينبغي التنبيه لدى صياغته للحرص على ألاّ تعيق أي صياغة عملية إنشاء نظام الحصول على الموارد وتقاسم منافعها، بما في ذلك التوسيع الممكن لنطاق المحاصيل التي تغطيها المعاهدة، في الخطوة 2، بحيث يشمل المواد المدرجة في الملحق 1 وفي غير الملحق 1 على السواء.
2	هل من حاجة لتعريف "عامل المحصول"؟	يُفسّر عامل المحصول في مشاريع البنود الممكنة كعامل في وضع معدلات المدفوعات، وربما لا يتطلب تعريفاً رسمياً.
2	هل من حاجة لتعريف "الاتفاق الموحد لنقل المواد"؟	في الوقت الحاضر، يرد التعريف الضمني للاتفاق الموحد لنقل المواد في المادة 1-1. ولا يوصى النظر في التغييرات، إلى حين الوصول إلى الخطوة 2، مع إمكانية تعديل المعاهدة أو أحد بروتوكولاتها، في ظل استكمال النظام الإجمالي للحصول على الموارد وتقاسم منافعها، الذي قد يشمل المواد المدرجة في الملحق 1 ومواد أخرى.
2	تعريف: "البيعات". قُدمت اقتراحات لتعريف المبيعات من حيث الدخل الصافي عوضاً عن الدخل الإجمالي.	هذه سياسة وليس قراراً فنياً، ينبغي النظر فيها بموازاة القرارات لتحديد المنتجات التي تتطلب دفعاً، ومعدلات المدفوعات.
2، 6-1	تعريف "المنتج": إمكانية إزالة استخدامات "غير العلفية، غير الغذائية".	أي تغيير في هذه الأحكام، في حال المواد المدرجة في الملحق 1، قد يتطلب تعديل المعاهدة. وفي حال التوصل إلى اتفاق بشأن هذه التغييرات، يجب أيضاً تناولها في الخطوة 2، مع إمكانية تعديل المعاهدة أو أحد بروتوكولاتها.

<p>تُدرج عناصر النصّ ذات الصلة في نصّ الملحق 3 لمشروع الاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد في الوثيقة IT/OWG-EFMLS-4/15/3</p>	<p>استخدام مصطلح "المواد". وفقاً لاستخدام هذا المصطلح فهو ينطبق على عيّنة فردية أو عينات فردية يتم نقلها بموجب اتفاق موحد محدد لنقل المواد. وهو لا يلائم نموذج/نظام اشتراك. ليس من الممكن معالجة المواد الحالية التي يتم نقلها من خلال الاتفاق، والتي سوف ينطبق عليها خيار الحصول على عيّنة واحدة (تنطبق المادة 6-7)، والمجموعة الأوسع من المواد التي ينطبق عليها نموذج/نظام الاشتراك، في حال أصبح المتلقي مشتركاً. سوف تبقى الحاجة إلى الاتفاق الموحد لنقل المواد قائمةً لعمليات النقل من غير المشتركين إلى مشتركين، ومن غير المشتركين والمشاركين على السواء إلى غير المشتركين.</p>	3
<p>يُدرج النصّ ذي الصلة في مشروع الاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد في الوثيقة IT/OWG-EFMLS-4/15/3</p>	<p>أنظر الإطار 1، "المادتان 6-7 و 6-8: المدفوعات الإلزامية والطوعية"</p>	7-6 و 8-6
<p>حالما يقرر الجهاز الرئاسي نوع المنتجات الذي سوف يستوجب الدفع، ينبغي تعريف هذه المنتجات في المادة 2، التعريفات. وقد يوفر ذلك قاعدة لجداول معدلات المدفوعات، في الملحق 2، لخيار الحصول على عيّنة فردية، وفي الملحق 3، لنموذج/نظام الاشتراك.</p>	<p>أنظر الإطار 1 "تحديد معدلات مختلفة لمنتجات مختلفة"</p>	7-6 والملحقان 2 و 3
<p>من الأفضل نقل جميع الأحكام الواردة في خيار الحصول على المواد إلى الملحق 3، مع الحفاظ على نص الاتفاق الموحد لنقل المواد: (1) توفير حق الاشتراك بموجب أحكام وشروط الملحق 3؛ و(2) تحديد الفترة التي يجب خلالها تطبيق هذه الخيار. يرد اقتراح نص ممكن للمادة 6-11 المراجعة والملحق 3 جديد في مشروع الاتفاق المنقح في الوثيقة IT/OWG-EFMLS-4/15/3</p>	<p>يقسم الاتفاق الموحد لنقل المواد في صيغته الحالية حقوق المشترك والالتزامات التي عليه بين المادة 6-11 والملحق 3، وهو أمر لا يوفر الوضوح وليس ضرورياً من الناحية القانونية.</p>	11-6 والملحق 3
<p>ينبغي إدراج بند خاص بحلّ النزاعات في الملحق 3، مع جميع العناصر والشروط ذات الصلة. كذلك، تُقترح بعض العناصر الأولية في مشروع الاتفاق المنقح في الوثيقة IT/OWG-EFMLS-4/15/3</p>	<p>وفقاً للصياغة الحالية، لا تنطبق الأحكام الخاصة بحلّ النزاعات على المشتركين الذين ينقلون مواد وراثية بين بعضهم، من خلال اتفاقات موحدة لنقل المواد، وعلى قضايا أخرى ناشئة عن نموذج/نظام الاشتراك.</p>	8
<p>وبالنسبة لخيار الحصول على عيّنة فردية، يمكن أن يرد في المادة 8 المعدلة؛ وأما بالنسبة إلى نموذج/نظام الاشتراك فيجب أن يرد بالكامل في الملحق 3.</p>	<p>وبالنسبة لخيار الحصول على عيّنة فردية، يمكن أن يرد في المادة 8 المعدلة؛ وأما بالنسبة إلى نموذج/نظام الاشتراك فيجب أن يرد بالكامل في الملحق 3.</p>	

<p>يُقترح نصّ ممكن للمادة 9-2 المراجعة وللملحق 3 في الوثيقة المقترحة في مشروع الاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد في الوثيقة IT/OWG-EFMLS-4/15/3. ملاحظة: نظراً إلى أنه لم يتم الاتفاق على عوامل عديدة، توفّر هذه البنود إطاراً فحسب ينبغي استكماله لدى اتخاذ القرارات ذات الصلة.</p>	<p>مدة الاتفاق/الحق في إنهاء الاتفاق، والترتيبات الانتقالية المتبقية: نظرت مجموعة العمل، من دون التوصل إلى اتفاق، في الأحكام والشروط التي يمكن بموجبها إنهاء الاتفاق الموحد لنقل المواد. وإنهاء الاتفاق بموجب نموذج/نظام اشتراك قد يتطلب أحكاماً مختلفة بصورة جوهرية عن الأحكام بموجب خيار الحصول على عينة واحدة. وبالنسبة إلى هذا الخيار، يمكن أن ترد هذه الأحكام في المادة 9-2 المراجعة؛ في حين يجب أن ترد بالكامل في الملحق 3 بالنسبة إلى نموذج/نظام الاشتراك.</p>	2-9
<p>يُقترح هذا التغيير في مشروع الاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد في الوثيقة IT/OWG-EFMLS-4/15/3.</p>	<p>بهدف التمييز بين خيار الحصول على عينة واحدة ونموذج/نظام الاشتراك، من الأفضل أن يحدّد عنوان المادة أنه يتصل بالمادة 6-7. ومن الأفضل أن ترد وحدة الاشتراك، الموجودة حالياً في الملحق 4، في الملحق 3.</p>	10 والملحق 4
<p>يُقترح نصّ ممكن في مشروع الاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد في الوثيقة IT/OWG-EFMLS-4/15/3.</p>	<p>سوف تتطلب المواد 1، و2 و3 جيم على الأقل من هذا الملحق مراجعة جوهرية، إثر قرار الجهاز الرئاسي بالنسبة إلى فئات المنتجات التي يجب أن تجذب المدفوعات، ومعدلات هذه المدفوعات.</p>	الملحق 2
	<p>يجب أن يتضمن الملحق 3 جميع الأحكام الجوهرية الخاصة بنموذج/نظام الاشتراك، بناءً على قرارات الجهاز الرئاسي.</p>	الملحق 3

المرفق 2

عناصر جديدة ينبغي إدراجها في الاتفاق الموحد لنقل المواد

العنصر الجديد	الإضافات الممكنة وسببها	النصوص
التمييز حسب المحصول لمدفوعات المنتج	أقرت مجموعة العمل بأن محاصيل مختلفة لها أحجام إنتاج وهوامش ربح مختلفة كثيراً. لهذا السبب، توصي إدخال عامل تمييز بين المحاصيل بطريقة عملية وبسيطة. وقد اقترح أصحاب المصلحة إسناد جميع المحاصيل إلى إحدى الفئات الثلاثة، على أن يكون لكل منها عامل مضاعف مختلف.	وينبغي إدراج قائمة المحاصيل، كما تم الاتفاق عليها، في الاتفاق الموحد لنقل المواد، بحيث تعرف الجهات التي تسوق المنتجات تجارياً أي معدل عليها أن تطبق على كل محصول. لن يكون من الضروري تعريف "فئة المحصول"، أو إظهار العامل المضاعف والحسابات: بل سوف يكفي أن يضع الجهاز الرئاسي جدول معدلات.

ينبغي اتخاذ قرار نهائي بالاستناد إلى عوامل فنية. أما المجموعات الممكنة، وفقاً لما يقترحه أصحاب المصلحة، فهي على النحو التالي. ويرد الجدول للإعلام فقط، إذ لم يخضع بعد للنقاش ولم تتم الموافقة عليه.

المجموعة 1	المجموعة 2	المجموعة 3
البنجر	التفاح	الموز/عشبة البلاتاجو
الكرنب	الهليون	فاكهة الخبز
الباذنجان	الشعير	الكسافا
الذرة	الفاصولياء	الحمص
الأرز	الجزر	اللوبياء السوداء العين
الذرة الرفيعة	جوز الهند	الفول/البيقة
الفراولة	الحمضيات	الدخن الأصبعي
دوار الشمس	الشوفان	الجلبان المزروع
	البازلاء	العدس
	البطاطس	الدخن
	الجاودار	البسلة الهندي
	هجين القمح	البطاطا الحلوة
	القمح	اليام
		جميع الأعلاف

التمييز حسب فئة المستخدمين

بحثت مجموعة العمل في إمكانية إعفاء عدد من فئات المستخدمين من المدفوعات. وهي تضم: (1) الهيئات التي يكون رقم مبيعاتها السنوية من البذور دون XXX دولار أمريكي؛ (2) الهيئات التي تكون مدفوعاتها السنوية دون XXX دولار أمريكي؛ (3) المنظمات التي لا تبغي الربح؛ (4) اقترح البعض أيضاً إعفاء صغار المزارعين [في البلدان النامية].

لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق حول ما إذا وجب القيام بذلك، وحول المستخدمين الذين قد يستفيدون من الإعفاء.

ربما قد يتطلب ذلك وضع مادة في الاتفاق الموحد لنقل المواد تنطبق على خيار الحصول على عينة منفردة، تنصّ على هذا الإعفاء من الدفع، شرط تقديم شهادة موقعة تؤكد هذا الحق، وسبب الإعفاء. ثم يمكن نشر سجل بأسماء هؤلاء الأشخاص على الانترنت. ويجب أن يُلاحظ أي تغيير لاحق في صفة هؤلاء الأشخاص. وكما لا "تتسرب" مواد من النظام المتعدد الأطراف، يبقى هؤلاء الأشخاص ملزمون بنقل المواد إلى آخرين بموجب اتفاق موحد لنقل المواد.

بالنسبة إلى نموذج/نظام الاشتراك، يمكن أن ترد أحكام مماثلة، مع إجراء التغييرات اللازمة، في الملحق 3 للاتفاق الموحد لنقل المواد.

بما أنه لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق، من المبكر جداً صياغة نصّ.

المرفق 3

الانسجام مع الممارسات التجارية، وتجاوز العقبات القائمة أمام استخدام الاتفاق الموحد لنقل المواد

المسائل الواجب معالجتها	النقاش	الحالة والحلول الممكنة
السرية	يلحظ الاتفاق الموحد لنقل المواد الحالي السرية التامة في ما يخص البيانات التي يوفرها المستخدمون. ⁶ يرغب أصحاب المصلحة في التأكد من أن البيانات، وبخاصة، بشأن طلبات الانضمام الذين يطلعون عليها من خلال نموذج/نظام الاشتراك، وعن مبيعاتهم التجارية، ستكون سرية.	أُنظر الإطار 3، "تنفيذ العلاقة بين المشتركين"، كذلك، سوف يرغب الجهاز الرئاسي في ضمان وجود مشتركين.
نفاذ الالتزامات حسب فترة التناقل ⁷	اقترح العديد من أصحاب المصلحة إعفاء مستخدمي من التزامات الدفع، حين تكون المواد الناشئة عن النظام المتعدد الأطراف قد عبرت عدداً من الأجيال.	لم يتمّ التوصل بعد إلى اتفاق حول هذا الموضوع. ويمكن أن ينطبق هذا الأمر في حال خيار الحصول على عينة منفردة، ويتطلب تحليلاً فنياً والنظر في تبعاته على تقاسم المنافع.
شركات تكاثر البذور ومشكلة المستخدم النهائي ⁸	يفيد مريو البذور أنه في حالات السوق الفعلية، ليسوا قادرين على التفاوض بشأن عقود الإتاوات مع شركات تكاثر البذور، إذا كان عليهم أيضاً أن يفرضوا عليها مدفوعات، كما تنص عليه الاتفاق الموحد لنقل المواد. ووفقاً لما ورد، يتطلب الاتفاق فرض مدفوعات على مبيعات جهة، وهذا أمر غير منطقي. وهذا يعيق استخدام الاتفاق.	قد يتطلب تجاوز هذه المشكلة إعادة نظر جوهرية في هيكلية نظام المدفوعات. لم تتم بعد معالجة هذه المسألة، وقد تحتاج إلى مزيد من المساهمات من جهة صناعة البذور.
نقل الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة قيد التطوير من مستخدم بموجب المادة 11-6 إلى غير مستخدم للمادة 11-6 ⁹	تنشئ الفقرة 3 من الملحق 3 للاتفاق، التي تحدّد مدفوعات بموجب المادة 6-11، نظام مدفوعات ثالث، يتطلب مدفوعات إلزامية على أساس المنتج الفردي لعيئة فردية، كما المادة 6-7 إنما بمستوى دفع دون المستوى المنصوص عليه في المادة 6-7، وبغض النظر عما إذا كان المنتج متاحاً من دون قيود للآخرين لمزيد من البحوث والتربية.	لا بد أن هذه نتيجة صياغة سريعة للاتفاق الموحد لنقل المواد، وتشير إلى ضرورة صياغة متأنية لأحكام أي نموذج/نظام اشتراك، أكان قائماً على المادة 6-11 المعدلة أو غيرها، تنظّم عمليات النقل بين المشتركين، ومن المشتركين إلى غير المشتركين. لم تتقدم النقاشات حول هذه المسألة بما فيه الكفاية لإعداد النصّ في هذه المرحلة.

⁶ إجراءات عمل الطرف الثالث المستفيد. القرار 5/2009، الجزء الثاني، باء (4).

⁷ تحسين الاتفاق الموحد لنقل المواد لزيادة المدفوعات المرتكزة على المستخدمين وتسهيل استخدامه (التدبير الرابع): معلومات أساسية، الفقرات 226-228.

http://planttreaty.org/sites/default/files/OWG%20EFMLS%203-15-Inf%206_Improving%20SMTA_150511.pdf

⁸ المرجع نفسه، الفقرة 29.

⁹ المرجع نفسه، الفقرات 30-32.

التعامل مع الخصائص في ممارسات التربية والممارسات التجارية الحديثة هذه مسائل معقدة جداً تتناول زيادة "إزالة الطابع المادي" عن القيمة في تربية النباتات، وتغيير الأنماط في حيازة وممارسة حقوق الملكية الفكرية والممارسات التجارية.

لم يتمّ التوصل بعد إلى اتفاق حول ما إذا كانت هذه المسائل تظهر، وكيف تظهر. وقد يكون من الأفضل معالجتها في الخطوة 2، من خلال نظام متنسق للحصول على الموارد وتقاسم منافعها، ما قد يتطلب تعديلاً للمعاهدة أو أحد بروتوكولاتها، توخياً للفعالية.

أهمية اليقين القانوني: (أ) التداخل بين المعاهدة وبروتوكول ناغويا¹⁰

يذكر أصحاب المصلحة أن اليقين القانوني المحسن والشامل، والوضوح في دور نظم المعاهدة، بما في ذلك الاتفاق الموحد لنقل المواد، في الأطر التنظيمية الوطنية والدولية للحصول على المواد الوراثية وتقاسم منافعها، هو العامل الأهم الذي قد يزيد استخدام الاتفاقية. وهذه هي الحال تحديداً بالنسبة إلى التداخل بين المعاهدة وبروتوكول ناغويا، حيث يرغبان بالتححرر من عبء إثبات الامتثال لبروتوكول ناغويا، حتى حين لا يستخدمون مواداً لم يحصلوا عليها من خلال عقود وُضعت تماشياً مع اتفاقية التنوع البيولوجي.

يوجد انسجام بين المعاهدة واتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا التابع لها، وهناك إقرار بالمعاهدة ونظام الحصول على الموارد وتقاسم منافعها في بروتوكول ناغويا. غير أنه لا يمكن التوصل إلى عكس تام لعبء الإثبات، حيث يُعفى مستخدمو مواد المعاهدة من هكذا التزامات، سوى في سياق بروتوكول المعاهدة، بما يستكمل نظام الحصول على الموارد وتقاسم منافعها، وتنظيم تداخله مع بروتوكول ناغويا، كجزء من الخطوة 2. أنظر الإطار 3، "تنفيذ العلاقة بين المشتركين".

أهمية اليقين القانوني: (ب) الوضوح والاتساق في الصياغة¹¹

ما زال يتضمن الاتفاق الموحد لنقل المواد صياغات سيئة وأحكاماً غير مكتملة. مثلاً، لم تُدرج الأحكام الخاصة بالتبليغ في الاتفاقية، ولكن ترد في قسم فرعي لقرار صادر عن الجهاز الرئاسي.¹² ويشير أصحاب المصلحة إلى الحاجة إلى الوضوح والاتساق في الصياغة، والمطابقة بين أحكام وشروط الاتفاقية، أو أي صك قانوني آخر يوضع، مع القوانين والممارسات التجارية.

تحدد الوثيقة IT/GB-4/11/Inf. 08¹³ بعض التعديلات الطفيفة التي يمكن إجراؤها لتحسين اليقين القانوني. وهي تقترح (الصفحة 20) إدراج الأحكام الخاصة بالتبليغ، في ما يخص خيار الحصول على عينة فردية في المادة 5 هـ من الاتفاق الموحد لنقل المواد. ومن الأفضل أن ترد الأحكام الخاصة بالتبليغ بموجب نموذج/نظام الاشتراك في الملحق 3.

ويتضمن هذا النص المقترح في مشروع الاتفاق المنقح في الوثيقة IT/OWG-EFMLS-4/15/3 هذه التغييرات.

مهما كان قرار الجهاز الرئاسي، يجب أن يخضع الاتفاق الموحد لنقل المواد لقراءة وصياغة قانونية تفصيلية، قبل اعتماده.

¹⁰ المرجع نفسه، الفقرات 38-40

¹¹ المرجع نفسه، الفقرة 37

¹² الجزء الثالث في الملحق 2 من قرار الجهاز الرئاسي رقم 5/2009، المعلومات التي ستقدمها أطراف الاتفاق الموحد لنقل المواد إلى الجهاز الرئاسي، الاجتماع الثاني للجنة الاستشارية الفنية المختصة المعنية بالنظام المتعدد الأطراف والاتفاق الموحد لنقل المواد، التي تحدّد بعض التعديلات الطفيفة التي يمكن إجراؤها لتحسين اليقين القانوني، <http://www.planttreaty.org/sites/default/files/gb4i08e.pdf>

¹³ الوثيقة IT/GB-4/11/Inf. 08، تقرير الاجتماع الثاني للجنة الاستشارية الفنية المختصة المعنية بالنظام المتعدد الأطراف والاتفاق الموحد لنقل المواد. <http://www.planttreaty.org/sites/default/files/gb4i08e.pdf>

المرفق 4

عناصر ممكنة في البروتوكول

تمّ إعداد القائمة الإرشادية أدناه للعناصر الممكنة بناءً على طلب الرؤساء المشاركين لمجموعة العمل بهدف إظهار استكمال نموذج/نظام الاشتراك، وفقاً لاقتراح مجموعة العمل. واستناداً إلى مناقشات هذه المجموعة خلال فترة السنتين، تحدّدت عناصر أساسية قد يكون من الضروري ضمها، في حال رغب الجهاز الرئاسي في ذلك. وليس المقصود أن تكون القائمة إلزامية أو حصرية، وهي تأخذ في الاعتبار التعليقات الواردة من الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة، وفقاً لما طلبته مجموعة العمل.

- الديباجة
- الأهداف
- التعريفات واستخدام المصطلحات
- العلاقة بين البروتوكول والمعاهدة
- نطاق البروتوكول وتغطيته
- توسيع نطاق تغطية الأحكام الخاصة بالحصول على الموارد وتقاسم منافعها في المعاهدة، مثل توسيع نطاق المعاهدة بحدّ ذاتها، ولا سيما جميع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.
- الانسجام مع اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا المنبثق عنها
- إنشاء نظام اشتراك، في سياق النهج القائم في المعاهدة بشأن الحصول على الموارد وتقاسم منافعها
- النصّ على إنشاء سجل للمشاركين ووظيفته
- النصّ على ضمان تقاسم فعال للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة
- الأحكام المؤسسية/ مثل الأحكام الواردة في الجزء السابع من المعاهدة.